الجراح: «الخليج العربي» لها تاريخ عريق بفضل موقعها الجغرافي الاستراتيجي

6

في مؤشر لدخول السلطتين في نفق التصعيد مبكرا

نواب يستقبلون الحكومة الجديدة بيد «التعاون».. وآخرون بيد «الاستجوابات»

- **الغانم: تأجيل جلسة «القدس» إلى الثلاثاء وترحيل جلسة القوانين.. ونمد يد التعاون للحكومة وعليها التعاون مع المجلس**
- **الكندري: الحكومة ضمت شخصيات تكنوقراط وأمامها ملفات كثيرة أهمها مد يد التعاون مع مجلس الأمة**

ربيع سكر

تباينت ردود الافعال النيابية بعد صدور مرسوم تشكيل الحكومة الجديدة ففريق من النواب استقبلوها بالتهديد بتقديم استجوابات لبعض الوزراء الذين عادوا للتشكيل الحكومي خاصة وزيرة الشئون الاجتماعية والعمل هند الصبيح، وفريق آخر من النواب واولهم رئيس مجلس الأمة استقبلوا الحكومة بمد يد التعاون واكدوا أن الحكم سيكون على الأداء وليس الأسماء، وأعلن رئيس مجلس الأمة مرزوق الغانم عن أنه سيتم الدعوة لعقد جلسة عادية يوم الثلاثاء المقبل والحكومة الجديدة ستؤدي القسم فيها.

وأعرب الغانم عن تمنياته بالتوفيق للحكومة الجديدة، وضرورة منحها الفرصة والحكم على أدائها وليس أسماء وزرائها، مشددا على أهمية التعاون بين السلطتين لتحقيق طموحات الشعب الكويتي. وقال الغانم في تصرح إلى الصحافيين أنه وبعد صدور مرسوم تشكيل الحكومة فإننا نتمنى لها كل التوفيق في تحقيق المهام الجسام والمسؤوليات الكبيرة الملقاة على عاتقها، مبينا أن التشكيلة تضم تسعة أوجه جديدة ما يعني انه فريق عمل شبه جديد.

وشدد الغانم على ان يكون الحكم على أداء الوزراء وليس على الأسماء، مؤكدا في الوقت ذاته ان من حق اي نائب أن يبدي رأيه في التشكيلة وليس من حق أحد الحجر على أي رأي إذ لا يوجد رأي موحد للجميع، مبينا أن رايه الشخصي يتمثل في منح الفرصة للحكومة الجديدة. وأضاف لا بد من قيام المجلس بمد يد التعاون لهذه الحكومة المطالبة هي كذلك بالتعاون مع المجلس لتحقيق طموح أبناء الشعب الكويتي.

وقال الغانم يجب ان نكون متفائلين ونمتنى من الجميع التعاون وان نعمل سويا لخلق انفراجات سياسية وان تعمل الحكومة والمجلس يدا بيد لمواجهة كل التحديات التي تواجهنا متنميا للحكومة الجديدة كل التوفيق.

وفيما يتعلق بالجلسة الخاصة حول قرار الرئيس ترمب حول القدس ذكر الغانم أن وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد اخبره في مكالمة هاتفية اليوم ان الحكومة على استعداد للتعاون مع المجلس وحضور هذه الجلسة وذلك لما لهذا الموضوع من أهمية قصوى، الا انه طلب بأن يتم التنسيق لموعد اخر غير يوم الأربعاء وذلك لارتباطه بزيارة صاحب السمو امير البلاد الشيخ صباح الأحمد الجابر الصباح للقمة الإسلامية في تركيا والتي ستناقش الموضوع ذاته.

وأضاف أن وزير الخارجية هو المعني بموضوع الجلسة وهو من سيلقي البيان ونقلت رغبته الى النواب مقدمي الطب ووجدت تجاوبا لذلك وتم الاتفاق على ان يتم تحديد موعد اخر للجلسة الخاصة او ان تكون جزءا من الجلسة العادية التي سأدعو لها في الأسبوع المقبل وان لم يكن هذا البند في جدول الاعمال، كما أشار إلى مؤتمر قمة على مستوى رؤساء البرلمانيات العربية والمقرر عقده بالرباط والمتعلق ببحث تداعيات قرار الإدارة الاميركية.

وفيما يتعلق بجلسة أخرى حول إقرار مجموعة من القوانين والذي كان الطلب قبل استقالة الحكومة أوضح الغانم أنه تم التنسيق على أن يتم تقديم الطلب الى بدايات الجلسات العادية.

وأوضح أنه سيتم تعويض الجلسات العادية الثلاث التي لم تعقد بسبب استقالة الحكومة السابقة خلال الشهرين المقبلين وبالتالي لا مشكلة في عدد الجلسات التي لن تكون أقل من أي دور انعقاد آخر.

من جانبه وصف نائب رئيس مجلس الأمة عيسى الكندري التشكيل الحكومي الجديد بالمنطقي والمعقول، مضيفا أن الحكومة ضمت نخبا مختلفة جمعت بين عناصرها شخصيات تكنوقراط وسياسية وفنية ذوي اختصاص. وأضاف الكندري في تصريح صحافي أنه في الوقت الذي نبارك فيه لسمو رئيس مجلس الوزراء هذا الاختيار الذي حاز ثقة صاحب السمو أمير البلاد –حفظه الله ورعاه– فإننا نرجو أن يحقق هذا الاختيار هدفه المنشود خصوصا في المرحلة المقبلة المهمة لتحقيق طموحات وآمال المواطنين الذي يترقبون إنجازات ملموسة على أرض الواقع، وإنهاء ملفات القضايا كافة التي تنتظر الحكومة الجديدة وأهمها مد يد التعاون مع مجلس الأمة، وفي المقابل نرجو أيضا من الإخوة أعضاء مجلس الأمة إتاحة الفرصة للحكومة الجديدة أن تقدم ما لديها من عطاء وبعد يتم تقييم كشف حساب أعمالها على ضوء منجزاتها.

وفي ردود الافعال النيابية انتقد النائب د. عادل الدمخي الطريقة التي يتم بها التشكيل الحكومي، مضيفا أنها تتم بطريقة المحاصصة والتعيين حسب الولاء والمصلحة الانتخابية والاقتصادية. وأضاف الدمخي في تصريح للصحافيين «بعد انتظار ما يقارب 40 يوما لم نتفاجأ لأن هذا هو المتوقع نفس النهج ونفس الادارة ونفس طريقة الاختيار العقيمة التي هي السبب بما نمر به في البلاد، ومن هنا يمر بداية الفساد من طريقة الاختيار».

بدوره قال النائب الحميدي السبيعي عن عودة الوزيرة هند الصبيح مجددا: هذا حقهم لكن خلافنا معها على عملها وليس شخصيا وساعيد توجيه الاسئلة لها وانتظر الردود وبعد ذلك استجوابنا جاهز، وعلى الحكومة تحمل نتائج عودة الوزيرة هند الصبيح للحكومة لكن عليهم وسأتشاور مع زملائي، ومن حق رئيس الحكومة اختيار وزرائه ومن حقنا استجوابهم.

وأعرب النائب عسكر العنزي عن تهنئته إلى الوزراء الذين حظوا بثقة صاحب السمو الأمير وسمو رئيس الوزراء متمني لهم التوفيق في كل ما من شأنه خدمة الكويت ومصالحا. وأضاف العنزي أن تشكيل الحكومة الجديدة يأتي في ظل ظروف سياسية محلية وخارجية بالغة التعقيد وهو ما يفرض عليها الاستعداد جيدا للتعامل معها، مؤكدا ان مجلس الامة سيكون عونا للحكومة في تحقيق مصالح الوطن والمواطنين ما دامت الحكومة تبدي التعاون المأمول منها لا سيما في مثل هذه الظروف الدقيقة. وتقدم العنزي بالشكر إلى الوزراء السابقين الذين غادروا الحكومة الحالية متمنيا لهم التوفيق في أي موقع يخدمون فيه الكويت.

و أعرب النائب فراج زبن العربيد عن تمنياته أن تعمل الحكومة الجديدة على تحقيق التنمية المنشودة للكويت وأن تأخذ في سلم أولوياتها طموحات الشعب الكويتي في تحقيق الرخاء والتطوير للبلاد. وقال إن نسبة التغيير في الحكومة الوليدة وصلت الى ماينا هز 60% وشملت كل مكونات المجتمع الكويتي وهذا يدل على نيه حكومية بتحريك بعض الملفات الراكدة، مطالبا إياها بالسعي الحثيث لرفع مستوى الخدمات والتطوير ليواكب تطلعات سمو الأمير بجعل البلاد مركزا ماليا وإقتصاديا عالميا. وأضاف العربيد نأمل أن يكون هذا الخليط الحكومي يخلق نوعا من التجانس في الوزارة الجديدة وأن يراعي النهوض بقضايا التعليم والإسكان والتنمية الشاملة للكويت، مستدركا إن أعضاء مجلس الأمة سيراقبون الأداء الحكومي وتقييمه خلال الأشهر الثلاثة الأولى محذرا الوزراء الجدد من الجلوس خلف مقاعدهم بل النزول للشارع ومعرفة تطلعات الشعب والعمل على تحقيقها.

وقال النائب راكان النصف: تقييم الحكومة سيكون بالأداء وليس الأسماء، فإن أثبت الوزراء الجدية في الإصلاح فسنمد لهم يد التعاون، وإن تخاذلوا فلا قرار سوى المحاسبة.

وقال النائب يوسف الفضالة: بعد صدور مرسوم تشكيل الحكومة أثبت رئيس مجلس الوزراء انه شكل حكومة بوزراء ترضيات لتأتي لنا حكومة أقل من الطموح غير قادرة على قيادة البلد في ظل الأوضاع الإقليمية و الأمنية و الإقتصادية التي تعيشها الكويت.

وتابع الفضالة : للأسف الحكومة لا تستحق الفرص المتكررة في ظل غياب الرؤية و ضعف الأداء، حكومة ترضايت يغيب عنها رجال الدولة ولا ننسى أن رئيس الحكومة أخذ كل هذا الوقت الطويل لتتمخض لنا حكومة ترضيات بهذا الشكل!

الغانم يصرح للصحافيين (تصوير: محمد صابر)

- **السبيعي: على الحكومة تحمل نتائج عودة الصبيح وسأعيد توجيه الأسئلة لها وأنتظر الردود وبعد ذلك استجوابنا جاهز**
- **الدمخي: التشكيل الحكومي لا يزال يتم بالطريقة التقليدية عن طريق المحاصصة بعد انتظار ما يقارب 40 يوما**
- **العربيد: نحذر الوزراء من التقاعس ونطالب الخليط الحكومي بالعمل الجاد وتنمية الكويت والوقوف على احتياجات الشعب**

- **الفضالة: أثبت رئيس الوزراء انه شكل حكومة بوزراء ترضيات وأقل من الطموح غير قادرة على قيادة البلد**
- **النصف: إن أثبت الوزراء الجدية في الإصلاح فسنمد لهم يد التعاون وإن تخاذلوا فلا قرار سوى المحاسبة**

السبيعي يتوعد الوزيرة الصبيح

الدمخي يصرح عن التشكيل الحكومي الجديد

من خلال تفسير المادتين 97 و116 من الدستور

الحجرف يطلب من «الدستورية» تفسير صحة انعقاد الجلسات من دون حضور الحكومة

تقدم النائب مبارك الحجرف بطلب الى مجلس الأمة لإحالة طلب تفسير نص المادتين (97، 116) من الدستور،إلى المحكمة الدستورية، لبيان ما إذا كان يشترط لصحة انعقاد جلسات مجلس الأمة حضور رئيس مجلس الوزراء أو بعض أعضاء الوزارة، أم يكون انعقاد الجلسات صحيحا بحضور أكثر من نصف أعضاء المجلس جميعا ولو لم يكن أي الحاضرين عضوا في الحكومة.

ومن المقرر إدراج طلب التفسير من المحكمة الدستورية على جدول اعمال الجلسة المقبلة لتحديد موعد لمناقشته والتصويت عليه.

وقدم الحجرف طلب التفسير اعمالا للحق المخول لمجلس الأمة بمقتضى البند (أ) من المادة الرابعة من القانون رقم 14 لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية والمادة (1) من لائحة المحكمة الدستورية.

ونص الطلب كالتالي: تنص المادة (80) من الدستور على أنه» يتألف مجلس الأمه من خمسين عضوا ينتخبون بطريق الانتخاب العام السري المباشر، وفقا للأحكام التي يبينها قانون الانتخاب 0 ويعتبر الوزراء غير المنتخبين بمجلس الأمه أعضاء في هذا المجلس بحكم وظائفهم»

وتنص المادة (85) من الدستور على أنه» لمجلس الأمه دور انعقاد سنوي لا يقل عن ثمانية أشهر، ولا يجوز فض هذا الدور قبل اعتماد الميزانية» وتنص المادة (97) من الدستور على انه» يشترط لصحة اجتماع مجلس الأمه حضور أكثر من نصف أعضائه، وتصدر القرارات بالأغلبية المطلقة للأعضاء الحاضرين، وذلك في غير الحالات التي تشترط فيها أغلبية خاصة

مبارك الحجرف

وتنص المادة (181) من الدستور على أنه» لا يجوز تعطيل أي حكم من أحكام هذا الدستور إلا أثناء قيام الأحكام العرفية في الحدود التي يبينها القانون 0 ولا يجوز بأي حال تعطيل انعقاد مجلس الأمه في تلك الأثناء أو المساس بحصانة أعضائه»

لما كان ذلك، وكان الدستور وفقا لما سلف قد بين الشروط الواجب توافرها لصحة انعقاد جلسات مجلس الأمه بأن حدد لصحة اجتماعه شرطا محددا أوجبته المادة (97) منه في فقرتها الأولى، وهو ان يحضر اجتماعه أكثر من نصف عدد أعضائه، وهو نص عام مطلق ورد دون تقييد أو توصيف، بما يدل على أن المطلوب دستوريا لصحة انعقاد جلسات المجلس حضور أكثر من نصف الأعضاء بصرف النظر عن صفاتهم، وهل هم من الأعضاء المنتخبين أو من الأعضاء بحكم مناصبهم كوزراء، الأمر الذى يتعين معه القول بصحة انعقاد جلسات المجلس في حالة توافر النصاب القانوني بتواجد أكثر من نصف أعضائه أيا كانت صفاتهم 0 ولا يتعارض ذلك مع ظاهر نص العبارة الأخيرة من المادة (116) من الدستور التي تنص على أنه» 00000 ويجب أن تمثل الوزارة في جلسات المجلس برئيسها أو ببعض أعضائها «وذلك أن هذه العبارة خاصة بمستوى من يمثل الحكومة في جلسات المجلس، وهو ما يستفاد من صياغة هذه المادة التي وضعت لتقرير حق رئيس مجلس الوزراء والوزراء في الكلام كلما طلبوا ذلك.

وأضافت أن للمجلس أن يطلب حضور الوزير المختص عند مناقشة أمر يتعلق بوزارته، وأوجبت عندئذ (أي إذا طلب المجلس حضوره) أن يحضر شخصيا، وليس له أن ينيب في ذلك مستوى أدنى منه لما كان ذلك، وكان تفسير العبارة الأخيرة من المادة (116) من الدستور على غير ذلك، يؤدي إلى تعطيل أعمال المجلس كلما رأت الحكومة عدم حضور جلساته، الأمر الذى يهدر حكم المادة (181) من الدستور التي لا يجيز بأي حال تعطيل انعقاد مجلس الأمة حتى في أثناء قيام الأحكام العرفية، هذا فضلا عن مخالفته حكم المادة (97) من الدستور. لكل ما تقدم، اعمالا للحق المخول لمجلس الأمة بمقتضى البند (أ) من المادة الرابعة من القانون رقم 14 لسنة 1973 بإنشاء المحكمة الدستورية والمادة (1) من لائحة المحكمة الدستورية الصادرة بالمرسوم المؤرخ 1974/05/06م.

اللجنة تقر دستورية مفوضية الانتخابات وخفض سن الناخب والسماح بتصويت العسكريين

«التشريعية»: عدم دستورية اقتراح إعفاء المواطنين من كلفة استهلاك الكهرباء والماء

ربيع سكر

أكد رئيس اللجنة التشريعية البرلمانية النائب الحميدي السبيعي أن اللجنة التشريعية رأت عدم دستورية اقتراح باعفاء المواطنين من 2000 دينار من كلفة استهلاك الكهرباء والماء منذ 2010 الى الآن لافتقاره للعدالة، فلا توجد مساواة مع من سدد منذ هذا التاريخ. وتابع: مقترح الاعفاء من سداد رسوم الكهرباء والماء يعاقب من سدد ويكافيء من لم يسدد وفيه ظلم وعدم عدالة.

وأضاف السبيعي : اللجنة التشريعية تقوم بنظر الجانب القانوني والدستوري في المقترحات لبيان دستوريتها من عدمه، وتحال الى اللجان المختصة الاخرى ولها الحق في اتخاذ ما تراه مناسبا وينطبق ذلك على مقترح اعفاء بعض المواطنين من استهلاك الكهرباء والماء فسيتم إحالته الى اللجنة المختصة وهي لجنة المرافق ومرفق معه رأي اللجنة التشريعية بعدم دستوريته.

وتابع السبيعي: اللجنة التشريعية تقر دستورية اقتراح خفض سن الناخب الى 18 عاما بدلا من 21 عاما. واضاف السبيعي: وافقت اللجنة التشريعية على السماح بتصويت العسكريين في الانتخابات العامة بما لا يؤثر على عملهم العسكري. وزاد السبيعي: اللجنة التشريعية تقر دستورية اقتراح انشاء لجنة مفوضية عليا للانتخابات.

جانب من اجتماع اللجنة التشريعية أمس (تصوير: محمد صابر)

لأنهم بحاجة الى الدعم النفسي وتخطي المشاكل الصحية

عسكري يقترح إنشاء مركز متخصص لعلاج مرضى «الثلاسيميا»

اقترح النائب عسكر العنزي انشاء مركز متخصص لعلاج مرضى (الثلاسيميا) قال فيه : يوجد في الكويت نحو 400 مريض بالثلاسيميا من الكويتيين وغيرهم موزعين على مختلف المستشفيات، وما زالت هناك حالات إصابة جديدة سنويا، وفقا للإحصائيات المتداولة.

وهؤلاء المرضى بحاجة الى الدعم النفسي وتخطي المشاكل الصحية التي تواجههم، ويعانون من عدم توفير مركز او وحدة متكاملة لعلاج أمراض الدم الوراثية توفر لهم كل الخدمات الطبية والتخصصية، كما هي الحال في الدول المجاورة، فضلا عن الإرشاد والتثقيف الطبي اللازمين لمتابعة حالتهم في مكان واحد، وهو ما يتلقونه الآن عبر عدد من المستشفيات في أماكن متعددة.

ويحتاج المريض الى المتابعة الطبية في العديد من التخصصات وعيادة الدم، كما يحتاج المريض إلى عمليات نقل دم دوريا كل 3 5 أسابيع مدى الحياة، كما يحتاج إلى الدخول إلى المستشفى بمعدل 50 يوما سنويا.